



تقرير التضخم

أكتوبر 2025

جدوى للاستثمار
Jadwa Investment

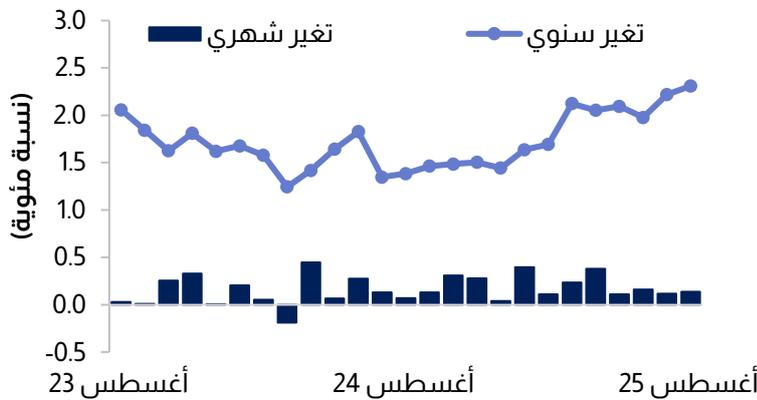


تقرير التضخم

ارتفاع معدل التضخم، لكنه لا يزال منخفضاً

- ارتفع تضخم أسعار المستهلك خلال الفترة من بداية العام وحتى أغسطس 2025، مقارنة بنفس الفترة من عام 2024، لكنه لا يزال منخفضاً عند 2,0%.
- نتوقع أن يبقى التضخم عند مستويات مشابهة في المدى القريب، عند 2,1% في المتوسط في عام 2025، و1,7% في عام 2026.
- أصدرت الهيئة العامة للإحصاء في أغسطس 2025 منهجية محدثة لـ "مؤشر أسعار المستهلك"، تعكس سنة أساس محدثة (من 2018 إلى 2023)، وأوزان معدلة للمكونات الفرعية.
- لا تزال ضغوط الأسعار الرئيسية تأتي من فئة "السكن والمرافق"، حيث تواصل الفئة الفرعية "إيجارات المساكن" ارتفاعها بشدة وسط ارتفاع كبير في الطلب.
- لكن، وتيرة ارتفاع الأسعار في "إيجارات المساكن" تراجعت مؤخراً، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى تأثيرات سنة الأساس، حيث تواصل الأسعار ارتفاعها ولكن بمعدل أبطأ. وستسجل زيادات الأسعار مزيداً من التراجع، في أعقاب الإعلان عن قرار بوقف الزيادة السنوية في إيجارات العقارات في الرياض.
- ارتفعت الأسعار في فئة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 1%، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس، وينتظر أن ترتفع بمعدل أكبر قليلاً، بسبب تأثير زيادة التضخم في أسعار الأغذية العالمية.
- سيؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى ارتفاع تكلفة بعض السلع والخدمات المستوردة، لكن التأثير سيكون محدوداً بسبب التركيبة الجغرافية لواردات المملكة.
- ارتفع الانفاق الاستهلاكي (عمليات نقاط البيع زائداً التجارة الإلكترونية والسحوبات النقدية من ماكينات الصرف الآلي) بنسبة 10,3%، على أساس سنوي، بالقيمة الاسمية، في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس، ويتوقع أن يواصل نموه بمعدلات جيدة على الرغم من بعض التراجع في ثقة المستهلك.

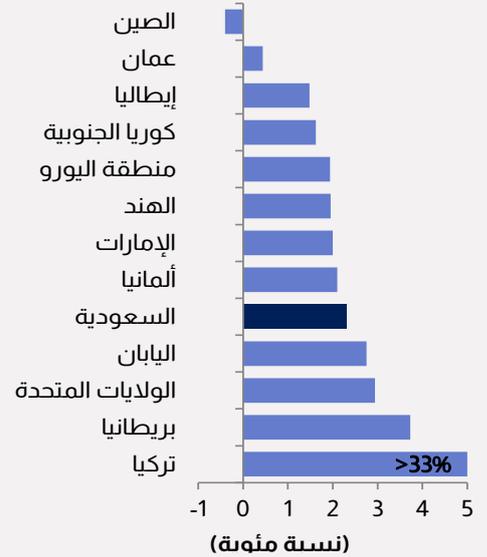
شكل 1: معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية



مؤشر تكلفة المعيشة في المملكة (نسبة مئوية)

التغير السنوي	التغير الشهري	التاريخ
2,3	0,1	أغسطس 2025
2,0	0,2	المتوسط للفترة بين يناير ويوليو 2025

معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين (أحدث البيانات)



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

توبي أيلس، كبير الاقتصاديين

tiles@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف، رئيس الأبحاث الاقتصادية

nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034

للإطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: <http://www.jadwa.com>

صدر هذا التقرير في 9 أكتوبر 2025، الساعة 15:00 بتوقيت الرياض



نظرة عامة

ارتفع التضخم في أسعار المستهلك من بداية العام وحتى أغسطس 2025، مقارنة بنفس الفترة من عام 2024، لكنه لا يزال منخفضاً، عند 2%، ولا تزال الضغوط الرئيسية للأسعار تأتي من فئات "السكن والمرافق"، و"العناية الشخصية، والحماية الاجتماعية، والسلع والخدمات المتنوعة". وعلى أساس سنوي، بلغ التضخم 2,3% في أغسطس، مرتفعاً عن المتوسط المسجل في الفترة بين يناير ويوليو 2025 وكان عند 2%.

كان التطور الرئيسي في أحدث إصدار لمؤشر أسعار المستهلك، هو تحديث سنة الأساس، من 2018 إلى 2023، وتغيير أوزان الفئات المكونة للمؤشر، مما كان له تأثير على معدلات التضخم الرئيسية وتضخم الفئات الفرعية (نص مظلل 1). وتشير معدلات التضخم المحدثة، إلى أن الأسعار في عام 2024 ارتفعت بنسبة 1,5%، أقل من النسبة المعلنة سابقاً وهي 1,7%.

بالنسبة للفترة المتبقية من عام 2025، نتوقع أن يبلغ متوسط التضخم حوالي 2,3%، حيث ينتظر أن يعوض ارتفاع أسعار الغذاء انخفاض تضخم الإيجارات. وتشير أحدث البيانات من منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو)، إلى زيادة بنسبة 6,3% في أسعار الأغذية العالمية في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025، مقارنة بتراجع بنسبة 1,8% لعام 2024 ككل.

وفي عام 2026، نتوقع تباطؤ التضخم نتيجة لتباطؤ وتيرة زيادة التضخم في إيجارات المنازل. وسي تراجع التضخم في فئة "السكن والمرافق" بسبب تأثيرات سنة الأساس، وانخفاض وزنها النسبي في السلة المحدثة لمؤشر أسعار المستهلك، والقرار الأخير القاضي بوقف الزيادة السنوية في الإيجارات في مدينة الرياض لمدة خمس سنوات.

يتوقع أن يكون للانخفاض الأخير في الدولار الأمريكي تأثير على تكلفة السلع والخدمات المستوردة في المملكة. ويرجح أن تنتقل تأثيرات ذلك الانخفاض عبر مختلف فئات المنتجات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات (نص مظلل 2). لكن التأثير يتوقع أن يكون محدوداً.

بناءً عليه، ووفقاً للتحديثات الجديدة في سلة مؤشر أسعار المستهلك، نتوقع أن يكون التضخم عند 2,1% عام 2025، و1,7% عام 2026.

الفئات المكونة لمؤشر تكلفة المعيشة

الآن زاد الوزن النسبي لفئة "الأغذية والمشروبات" في سلة مؤشر أسعار المستهلك، حيث ارتفع من 18,8% إلى 22% في البيانات المحدثة. وقد ارتفعت الأسعار في هذه الفئة بنسبة 1%، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى أغسطس 2025 (جدول 1)، وهو ما يتطابق مع المتوسط في نفس الفترة من العام السابق. وشهد تضخم أسعار الأغذية اتجاهات متباينة بين الفئات، مع زيادات ملحوظة في أسعار اللحوم والأسماك والخضروات.

تشير تقارير حديثة بشأن الأسواق العالمية، إلى استمرار الزيادة في أسعار اللحوم، وهو اتجاه رصده أيضاً مؤشر منظمة (الفاو) لأسعار الأغذية (شكل 2). سيتم تخفيف التأثير على الأسعار المحلية إلى حد ما من خلال التحسينات المستمرة في الاكتفاء الذاتي، وعلى وجه التحديد، بلغت نسبة الاكتفاء

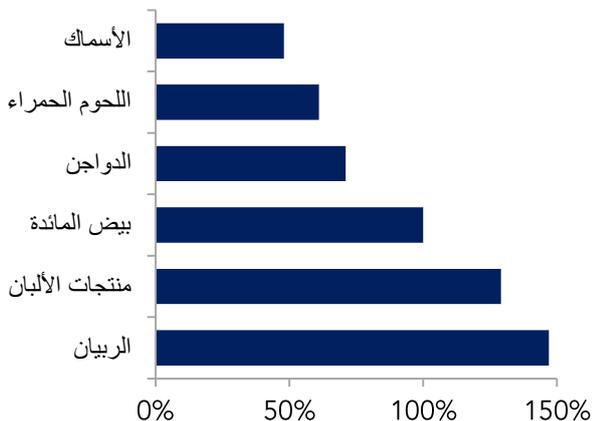
بقي تضخم أسعار المستهلك منخفضاً خلال الفترة من بداية العام وحتى أغسطس.

تم تحديث سلة مؤشر أسعار المستهلك مؤخراً، وشمل التحديث تغيير سنة الأساس، والاوزان النسبية للفئات المكونة للمؤشر.

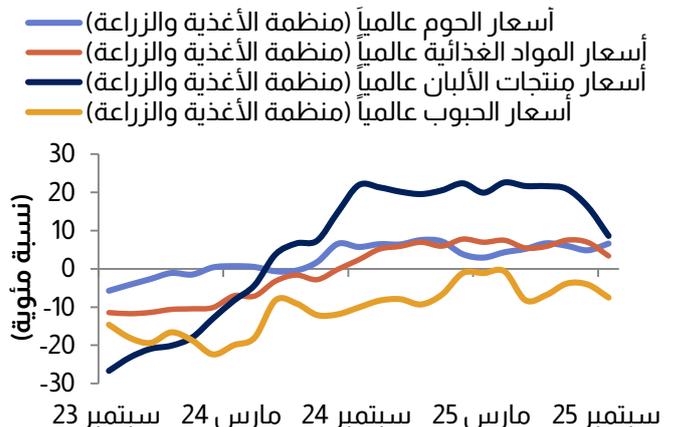
في عام 2026، نتوقع تباطؤ التضخم.

يتوقع أن يكون تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على السوق المحلية محدوداً.

شكل 3: معدلات الاكتفاء الذاتي من الأغذية في المملكة بنهاية عام 2023



شكل 2: مؤشرات منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) لأسعار الغذاء (التغير على أساس سنوي)





الذاتي من اللحوم نحو 61% بنهاية عام 2023، ويتوقع أن ترتفع النسبة أكثر في عام 2025. مدعومة باستثمارات ضخمة في توسعة الانتاج وخطوط انتاج جديدة أعلنت عنها العديد من شركات الغذاء المحلية (شكل 3). إضافة إلى ذلك، من المنتظر أن يسهم الدعم الحكومي للمزارعين المحليين- من خلال برامج تمويل وإجراءات تسهيلية- في استقرار الأسعار المحلية.

مع ذلك، فمن المرجح أن يرتفع تضخم أسعار الأغذية بشكل معتدل في الربع الرابع من العام، في ضوء الاتجاهات العالمية. وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن منظمة (الفاو)، ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة 6,3% في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025، مقارنة بانخفاض بنسبة 1,8% في عام 2024 ككل.

الآن أصبحت فئة **"السكن والمرافق"** تمثل 19,5% من مؤشر أسعار المستهلك، حيث تم خفضها من 25,5%. وتستمر ارتفاعات الأسعار في هذه الفئة مدعومة بالفئة الفرعية "إيجارات المساكن". لا يزال الطلب على الإيجارات مرتفعاً في جميع أنحاء المملكة، لا سيما في المدن الكبرى، حيث ينتقل المواطنون والوافدون بحثاً عن فرص عمل.

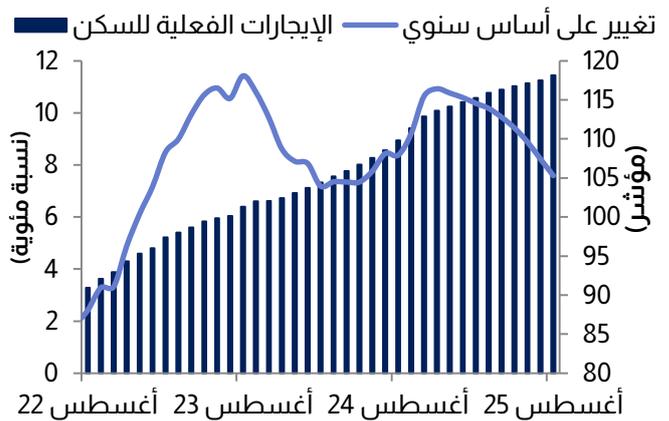
سيبقى الطلب على الإيجارات مرتفعاً في جميع أنحاء المملكة.

تباطأت وتيرة الزيادة في أسعار الإيجارات هذا العام.

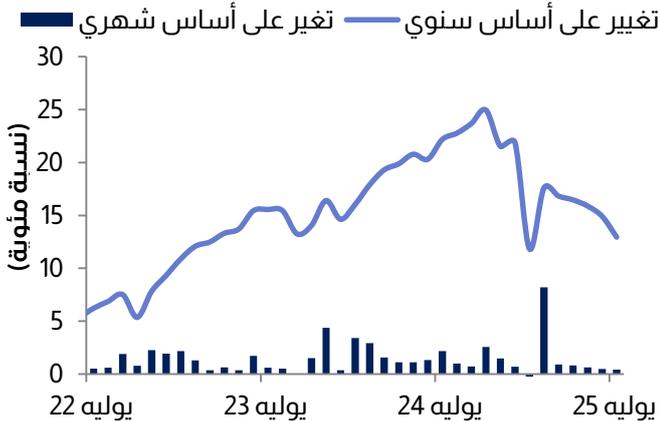
جدول 1: معدلات التضخم في الفئات المكونة لمؤشر أسعار المستهلك في المملكة (نسبة مئوية)

الوزن النسبي (2023)	الوزن النسبي (2018)	متوسط التضخم يناير- أغسطس 2025	متوسط التضخم في عام 2024 ككل
22	18.8	1.0	0.7
19.5	25.5	6.9	6.5
0.8	0.6	0.5	-1.1
3.7	4.2	-0.2	-3.2
6.9	6.7	-1.0	-1.2
4.3	1.4	-0.4	0.0
14.8	13	-0.1	0.2
5.1	5.6	-1.1	-1.7
3.2	3.1	2.7	0.8
2.2	2.9	-0.3	1.3
8.7	5.6	2.3	4.2
5.8	12.6	4.6	2.3
3.0	-	6.4	-1.5
100.0	100.0	2.0	1.5

شكل 4: لا يزال الطلب على إيجارات المساكن قوياً، لكن بمعدلات زيادة أبطأ



شكل 5: التضخم في "إيجارات المساكن" في الرياض (التغيير السنوي)- (المنهجية السابقة لمؤشر أسعار المستهلك)





لكن، وتيرة ارتفاع الأسعار تباطأت هذا العام، نتيجة لتأثيرات سنة الأساس كسبب رئيسي، حيث تواصلت الأسعار ارتفاعها ولكن بمعدل أبطأ (شكل 4). في أغسطس، ارتفعت أسعار "إيجارات المساكن" بنحو 7,6%، منخفضة من ارتفاع بلغت نسبته 10,8%، على أساس سنوي، في ديسمبر 2024، كما أن تلك الزيادة تعتبر هي الأدنى منذ مايو 2024.

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن تتأثر الفئة الفرعية "إيجارات المساكن" بشدة بالقرار الأخير القاضي بوقف الزيادة السنوية للإيجارات في الرياض لمدة خمس سنوات. تمثل الرياض أكبر وزن في المؤشر الإجمالي للإيجارات، وقد شهدت ارتفاعاً كبيراً في تضخم الإيجارات (شكل 5). مع ذلك، سيظل هناك بعض التضخم الإجمالي في الإيجارات، لأن القرار ينطبق حالياً على الرياض فقط. ومع خفض الوزن النسبي لفئة "السكن والمرافق" في سلة مؤشر أسعار المستهلك المحدثة، من المتوقع أن يكون لهذا القرار تأثير جزئي على معدل التضخم الشامل.

تشكل فئة "العناية الشخصية، والحماية الاجتماعية، والسلع والخدمات المتنوعة" 5,8% من مؤشر أسعار المستهلك. وتتضمن هذه الفئة مجموعة من البنود، أكبرها هي الفئة الفرعية "المجوهرات، والساعات"، والتي سجلت زيادة كبيرة في الأسعار في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس، مرتفعة بنسبة 20%. مقارنة بارتفاعها بنسبة 13% في عام 2024 ككل (شكل 6).

يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار الذهب، التي زادت بنسبة 65% خلال الـ 18 شهراً الماضية، مدفوعة بعدم اليقين إزاء الاستثمار العالمي، والتوترات الجيوسياسية، التي دفعت بالمستثمرين إلى التحول نحو الأصول الآمنة. بالنظر إلى المستقبل، ربما تتباطأ وتيرة ارتفاع الأسعار في هذه الفئة الفرعية خلال الفترة المتبقية من العام وفي عام 2026 بسبب تأثير سنة الأساس.

يتوقع أن تتأثر "إيجارات المنازل" بالقرار الأخير الذي يقضي بوقف الزيادة السنوية في الإيجارات داخل الرياض لمدة خمس سنوات.

نص مظلل 1: تحديث بيانات مؤشر أسعار المستهلك

أعلنت الهيئة العامة للإحصاء عن نتائج مؤشر أسعار المستهلك لشهر أغسطس 2025، وذلك وفقاً للمنهجية المحدثة لاحتساب المؤشر، والتي تعكس تحديث سنة الأساس (من 2018 إلى 2023)، وتغيير أوزان الفئات المكونة للمؤشر. وتتضمن عملية إعادة التقييم نتائج استطلاع الانفاق ودخل الأسر لعام 2023، مما يضمن أن يعكس المؤشر أنماط الانفاق الاستهلاكي الحالية بشكل أفضل، حسب الهيئة العامة للإحصاء.

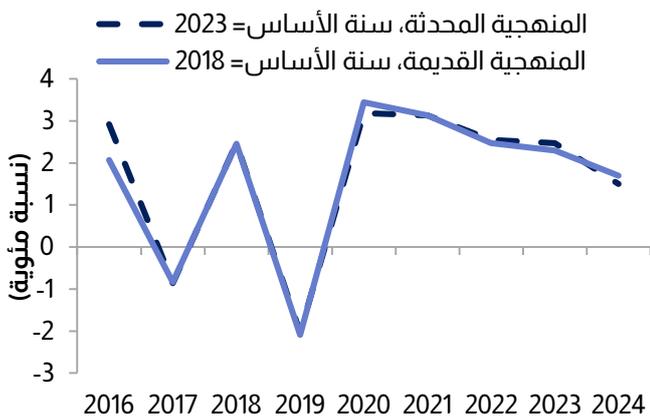
شملت التحديثات الرئيسية ما يلي:

- **أوزان مكونات المؤشر:** انخفض وزن فئة "السكن والمرافق" من 25,5% إلى 19,5%. بينما ارتفع وزن فئة "الأغذية والمشروبات" من 18,8% إلى 22%. كذلك، ارتفع وزن فئة "المطاعم وخدمات الضيافة" بدرجة كبيرة، من 5,6% إلى 8,7% (جدول 1).
- **إعادة هيكلة الفئات:** تم تقسيم فئة "السلع والخدمات المتنوعة" (التي كانت تشكل سابقاً 12,5% من السلة) إلى فئتين. تم إنشاء فئة جديدة هي "التأمين والخدمات المالية"، بينما أعيدت تسمية المجموعة المتبقية لتصبح "الرعاية الشخصية، والحماية الاجتماعية، والسلع والخدمات المتنوعة"، بوزن أقل يبلغ 5,8% (جدول 1).

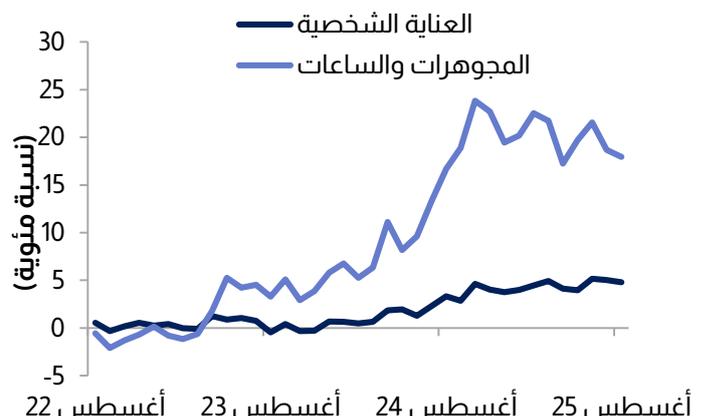
شملت المنهجية الجديدة لاحتساب مؤشر أسعار المستهلك، تعديل سنة الأساس من 2018 إلى 2023...

...وكذلك تغيير أوزان الفئات المكونة للمؤشر.

شكل 7: معدلات التضخم المحدثة (التغيير على أساس سنوي)



شكل 6: التضخم في فئة "العناية الشخصية" (التغيير على أساس سنوي)





- **توسيع التغطية:** الآن يتضمن المؤشر المحدث 582 بنداً (في السابق كانت 490 بنداً)، مع إضافة بنود جديدة كالسينما، والمسرح، والمتاحف، والمكتبات وغيرها من خدمات المواقع الثقافية.
- بناءً على المنهجية الجديدة لمؤشر أسعار المستهلك، انخفض معدل التضخم للعام الماضي بدرجة طفيفة، إلى 1,5%، مقارنة بـ 1,7%، حسب المنهجية السابقة، في حين لا تظهر معظم معدلات التضخم التاريخية سوى اختلاف طفيف (إن وجد) عن المنهجيات القديمة (شكل 7).
- إضافة إلى المؤشر الرئيسي لأسعار المستهلك، الآن تقوم الهيئة العامة للإحصاء بنشر مؤشرات إضافية هي:
- **مؤشر أسعار المستهلك الأساسي:** يستثني أسعار الأغذية والمشروبات والطاقة.
- **مؤشر أسعار المستهلك للسلع المعمرة وغير المعمرة وشبه المعمرة:** يرصد الفروق بين السلع الاستهلاكية ذات العمر الافتراضي المتفاوت (مثل السيارات مقابل الأثاث).
- **مؤشر أسعار المستهلك للخدمات:** يتتبع تطورات الأسعار في الخدمات، والتي تشمل النقل والتعليم والرعاية الصحية.
- كذلك، أكدت الهيئة العامة للإحصاء أنه سيتم مراجعة أوزان سلة مؤشر أسعار المستهلك وتحديثها سنوياً، لتعكس تطور الأسعار وأنماط الانفاق الاستهلاكي.

الآن تقضي المنهجية الجديدة بنشر مؤشرات إضافية، كمؤشر أسعار المستهلك الأساسي.

الانفاق الاستهلاكي

من بداية العام وحتى أغسطس 2025، ارتفع الانفاق الاستهلاكي (عمليات نقاط البيع زائداً عمليات التجارة الإلكترونية والسحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي) بنسبة 10,3%، على أساس سنوي، بالقيمة الاسمية. وقد شهد الانفاق على "المجوهرات" و"الاتصالات" ارتفاعات ملحوظة. بالنسبة لـ "المجوهرات"، يرجح أن تكون زيادة الانفاق مدفوعة بارتفاع الأسعار، كما أوضحنا سابقاً، أما زيادة الانفاق على "الاتصالات" فتعود على الأرجح إلى زيادة عدد زوار المملكة، سواء لأغراض العمرة أو الترفيه، إضافة إلى العدد الكبير للمشاركين في الخدمة من المواطنين والعاملين الأجانب.

من الاتجاهات البارزة التي شهدتها الأشهر الأخيرة، ارتفاع حصة عمليات التجارة الإلكترونية بين قنوات الإنفاق (يعرّف البنك المركزي السعودي معاملات التجارة الإلكترونية بأنها المعاملات التي تتم عبر الإنترنت باستخدام بطاقات "مدى"). وقد ارتفعت الحصة من 7% في أغسطس 2021، إلى 22% في أغسطس 2025، مقابل تراجع حصة السحوبات النقدية من 49% إلى 31% خلال نفس الفترة (شكل 8). جدير بالذكر، أن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج تحقيق رؤية تطوير القطاع المالي، هو زيادة حصة المعاملات غير النقدية في الاقتصاد السعودي لتصل إلى 70%- وقد تم الوصول إلى هذا الهدف تقريباً.

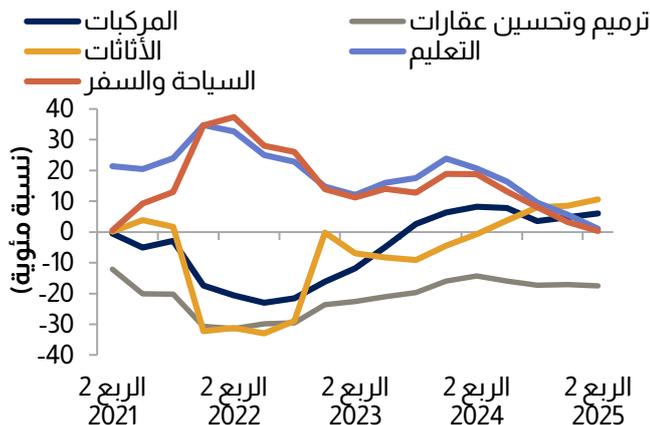
يبدو أن ثقة المستهلكين تتراجع من مستويات مرتفعة، وذلك وفقاً لأحدث البيانات الاستطلاعية. مع ذلك، نتوقع أن يواصل الانفاق الاستهلاكي نموه، حيث أن توفر الوظائف في سوق العمل سيدعم الطلب. في النصف الأول 2025، ارتفع عدد السعوديين والأجانب الذين تم توظيفهم في

الانفاق الاستهلاكي في المملكة قوياً، ويتوقع أن يواصل نموه.

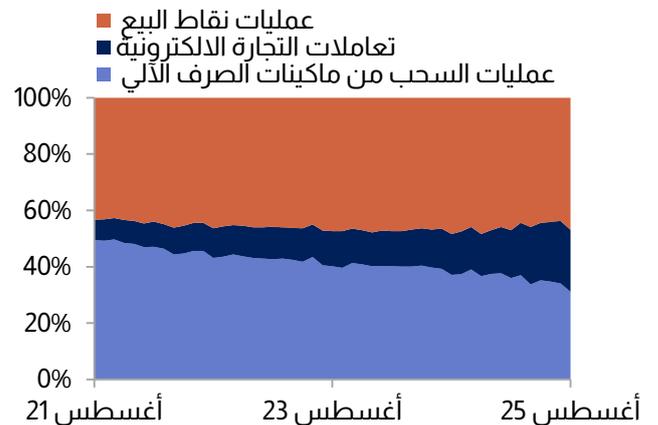
تواصل عمليات التجارة الإلكترونية كحصة من إجمالي الانفاق الاستهلاكي نموها بمستويات مرتفعة.

الانفاق الاستهلاكي يجد الدعم من زيادة التوظيف ونمو العديد من الأنشطة المحلية.

شكل 9: القروض الاستهلاكية (التغيير على أساس سنوي)



شكل 8: زيادة حصة عمليات التجارة الإلكترونية* في المملكة (حصة من الاجمالي)



*التجارة الإلكترونية: تشمل فقط معاملات بطاقات "مدى"، من خلال مواقع التسوق عبر الإنترنت، وعمليات الشراء داخل التطبيقات، والمحافظ الإلكترونية، ولا تشمل معاملات فيزا وماستر كارد وبطاقات الائتمان الأخرى.



السوق المحلي بنسبة 9%، على أساس سنوي. وفي جانب العرض، تم إطلاق العديد من مبادرات السياحة والترفيه في مختلف أنحاء المملكة، مما يسهم في زيادة الانفاق.

إضافة إلى ذلك، تشير بيانات القروض الاستهلاكية إلى مسار صاعد فيما يخص اقتراض المستهلكين لشراء السلع كالسيارات والأثاث (شكل 9)، مما يدل على طلب قوي تماشياً مع زيادة عدد السكان، وتوسع سوق العمل. لكن، رغم أن الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي لا يزال قوياً، تجدر الإشارة إلى أن الشركات تواجه تحديات نتيجة للمستويات العالية من المنافسة، والتحول الكبير نحو التجارة الإلكترونية، مما يؤثر على تجارة التجزئة التقليدية داخل المتاجر. على سبيل المثال، كان الارتفاع السنوي في قيمة مبيعات نقاط البيع متواضعاً نسبياً، عند 6%، في الفترة من يناير إلى أغسطس وكذلك كان هناك انخفاض في عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 64% في قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية خلال نفس الفترة.

لكن، المنافسة في السوق المحلي في ازدياد، وخاصة مع زيادة التحول إلى التجارة الإلكترونية.

نص مظلل 2: ضعف الدولار الأمريكي وأسعار الواردات

في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025، سجل الدولار الأمريكي أداءً ضعيفاً، حيث تراجع بنسبة 10% مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة (شكل 10).

تراجع الدولار الأمريكي بنسبة 10% منذ بداية العام.

بالنسبة للمملكة، يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى رفع المخاطر من التضخم المستورد، وخاصة للسلع والخدمات المستوردة من الدول التي تشهد ارتفاعاً في قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي (والريال السعودي). على سبيل المثال، أصبحت أسعار السلع والخدمات المستوردة من منطقة اليورو أكثر تكلفة بالدولار الأمريكي والريال السعودي هذا العام.

يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى رفع المخاطر من التضخم المستورد في المملكة.

لكن، لم يشهد الشركاء التجاريون الآخرون ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة عملاتهم مقابل الدولار الأمريكي والريال السعودي. على سبيل المثال، لم يرتفع الرمينبي الصيني سوى بشكل طفيف مقابل الريال السعودي (جدول 2). ويشير تقييم تحركات العملات حسب حصص الواردات لهؤلاء الشركاء التجاريين الرئيسيين (الذين يمثلون 70% من واردات المملكة) إلى أن الارتفاع الفعلي لهذه العملات مقابل الريال السعودي كان أقل من 3%.

لكن، لا نتوقع أن يكون لضعف الدولار تأثير كبير على إجمالي تكلفة السلع المستوردة.

وبناءً عليه، لا نتوقع أن يكون لضعف الدولار الأمريكي تأثير كبير على إجمالي تكلفة السلع المستوردة، بالنظر إلى تركيبة واردات المملكة، وحقيقة أن الصين- التي تعتبر أكبر مصدر لواردات المملكة، حيث شكلت 27,2% من إجمالي الواردات في النصف الأول من العام، قد حافظت على عملتها الرمينبي مستقرة إلى حد كبير، كما أن معدل التضخم لديها منخفض للغاية.

التوقعات المستقبلية

في الفترة المتبقية من العام، يتوقع أن يتراجع تضخم فئة "السكن والمرافق" نظراً للمقارنة بمستوى مرتفع لسنة الأساس، والقرار الأخير بوقف الزيادة السنوية للاجارات في الرياض لمدة خمس سنوات، وزيادة مبيعات المساكن، ومشاريع الإسكان الجديدة القادمة في الطريق التي ستزيد من المعروض. ربما يؤدي المزيد من خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة في

جدول 2: أداء عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين مقابل الريال منذ بداية عام 2025

الدولة	حصة الواردات (نسبة مئوية)	تغير العملة مقابل الريال منذ بداية 2025 (نسبة) (+ تعني ارتفاع/- تعني انخفاض)
الصين	27.2	2.3
منطقة اليورو*	11.3	13.3
الولايات المتحدة	8.2	0
الإمارات	5.7	0
الهند	5.1	3.6-
اليابان	3.9	5.5
سويسرا	2.7	14.0
المملكة المتحدة	2.3	7.4
كوريا الجنوبية	2	5.3

شكل 10: تراجع قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 10% منذ بداية عام 2025



*منطقة اليورو تشمل ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، أسبانيا... الولايات المتحدة = مؤشر الدولار الأمريكي... علامة + تعني ارتفاع/علامة - تعني انخفاض مقابل الدولار الأمريكي



الربع الرابع 2025 وعام 2026، إلى خفض الطلب على الإيجارات من قبل المواطنين، حيث يتحول الاهتمام مجدداً إلى سوق الرهن العقاري- وهو اتجاه لوحظ في الربع الرابع 2024. مع ذلك، من المتوقع أن يبقى الطلب الإجمالي على إيجارات المساكن في المملكة مرتفعاً، بسبب النمو القوي للاقتصاد غير النفطي المتوقع في عامي 2025 و2026. وينتظر أن يؤدي التوسع المستمر للاقتصاد، إلى خلق المزيد من فرص العمل للسعوديين والوافدين على حدّ سواء، ولا سيما في المدن الكبرى، مما يدعم الطلب على المساكن.

بشكل عام، نتوقع أن يتباطأ التضخم عام 2026، بسبب تراجع تضخم الإيجارات. بناءً على ذلك، وبعيد التحديّات الجديدة في سلة مؤشر أسعار المستهلك، نتوقع أن يكون التضخم عند 2,1% عام 2025، و1,7% عام 2026.

بشكل عام، نتوقع أن يتباطأ
التضخم في عام 2026.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومن مصادر إحصائية محلية وعالمية، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنية، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.